



المعهد القومي للدراسات العليا

اقتصاديات الحرب دراسة تحليلية وتطبيقية

الكاتب
عليه السلام بيروني

سلسلة الدراسات

٥٥

١٩٧٢

المعهد القومي للإدارة العليا

في خدمة الإدارة



مركز البحوث
ادارة النشر والتوزيع
فبراير ١٩٧٢

اقتصاديات الحرب

دراسة تحليلية وتطبيقية

للمكتوب
عبد السلام بدوي

تمهيد

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية ظهور كتلتين كبيرتين هما الكتلة الشرقية ويتزعمها الاتحاد السوفيتي وتشمل الدول التي اختارت النظام الاشتراكي سبيلا لتطورها السياسي وتقدمها الاقتصادي والاجتماعي . والكتلة الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وتضم الدول التي تتبع النظام الرأسمالي في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع .

وتقف الدول النامية - أو ما يسمى بالعالم الثالث - بين هاتين الكتلتين ، فالمستوى العظيم الذي وصلت اليه الدول الصناعية من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي يقابله في الطرف الآخر مستويات معيشية منخفضة نتيجة للتخلف وجمود الاقتصاد القومي وانخفاض دخل الفرد وشيوع البطالة بين افراد هذه المجتمعات .

وليس ثمة شك في ان الاستعمار في ثوبه القديم أو الحديث يهدف الى حرمان شعوب تلك الدول من استقلالها السياسي والاقتصادي ومن ثم تهدف القوى الاستعمارية الى تدعيم مقومات التخلف الاقتصادي وتثبيت أغراضه بوسائل شتى ومحاربة القوى الثورية القادرة على التغيير الخلاق في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

والواقع أن شن الحرب على دول المنطقة العربية من قوى الاستعمار والصهيونية العالمية يرمى الى عرقلة تطور عجلة التقدم واخضاعنا لمناطق النفوذ الاحتكارية .

ولست في حاجة الى التاكيد بان اختيار طريق النضال وخوض المعارك مهما اشتدت هو الطريق الواجب اتباعه في حالة فشل الجهود السلمية في عودة الاوضاع الطبيعية الى ما كانت عليه قبل يوم ٥ يونيو ١٩٦٧ .

وتهدف هذه الدراسة الموجزة الى معالجة بعض المسائل الاساسية التي تثار عادة عند مناقشة موضوع اقتصاديات الحرب حيث تبدأ الدراسة ببيان المقصود باقتصاديات الحرب والخصائص الاساسية التي تميز فترة الحرب الساخنة او الفعلية على ضوء الجوانب الحقيقية للمعركة ، ثم نعرض للمشكلات الاساسية التي تواجه الانتاج القومي والحلول المقترحة لها خلال كل مرحلة من مراحل الحرب ، كما نبين الاجراءات التي يحسن الاخذ بها او مراعاتها عند معالجة المشكلات التي تظهر وقت الحرب ونقدم بعد ذلك التجارب التي طبقتها بعض الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الثانية وامكانية الاستفادة من خبرات هذه الدول في معالجة تلك المشكلات في المجالات المختلفة ؛ ونختتم هذه الدراسة بايضاح الوسائل التي تحقق تعبئة الراى العام لخدمة أهداف المعركة .

ومن ثم فان هذه الدراسة الموجزة سوف تعالج أربع أسئلة اساسية تثار عند مناقشة موضوع اقتصاديات الحرب وهي :

اولا : ماذا يقصد باقتصاديات الحرب ؟ .

ثانيا : الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية .

ثالثا : نبذة عن تجارب بعض الدول ووسائل معالجتها للمشكلات الاقتصادية التي قابلتها .

رابعا : وسائل توجيه الاقتصاد المصرى الى اقتصاد حرب على ضوء تجارب الدول الأخرى ، وعلى هدى من الظروف التي تمر بها البلاد .

أولاً : ماذا يقصد باقتصاديات الحرب ؟

حول مفهوم اقتصاديات الحرب :

١ - يبحث علم الاقتصاد في ظواهر الندرة النسبية . ودراسه العلاقات بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة بحيث يتم توزيع وتخصيص هذه الموارد على الأهداف والأغراض المتعددة على أسس رشيدة .

وعلى ذلك يمكن تحديد المقصود باقتصاديات الحرب بأنها « عملية تعبئة وحصر كافة الموارد القومية المتاحة مادية وبشرية واعادة توزيع استخدماتها بحيث يخصص الجانب الأكبر منها لخدمة المجهود الحربى وتحقيق النصر في المعركة التي تخوضها الدولة » .

فلا ينبغي أن ينظر الى المعركة على أنها معركة عسكرية فقط وانما هي بجانب ذلك معركة اقتصادية قد تكون أكثر خطورة وأهمية ، حيث تتوقف درجة صمود الشعب أمام العدوان وتحقيق النصر في النهاية على قدرة الاقتصاد القومى على تحمل تكاليف المعركة وتمويل كافة متطلباتها .

٢ - والصلة وثيقة بين التخطيط للحرب والتخطيط من اجل التنمية . عموما ، حيث أن التنمية في مفهومها العام هي تحقيق زيادة في الدخل القومى الحقيقى للمجتمع مع احداث تغييرات جذرية في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على اعتبارات الامن القومى ومتطلبات الدفاع .

وهكذا تتضح تلك الصلة من ان الزيادة في الدخل الكلى الحقيقى للمجتمع ، وهو الهدف النهائى لعملية التنمية بصفة عامة ، يمكن أن يأخذ أكثر من شكل ، فقد تكون الزيادة في صورة انتاج السلع والخدمات الاستهلاكية ، أو في انتاج السلع الانتاجية ، كما يمكن أن تأخذ هذه الزيادة شكل انتاج السلع والمعدات الحربية والدفاعية والخدمات التى تلزم لها ، ومن ثم فان المجتمعات التى توجه قدرا كبيرا من مواردها لانتاج النوع الأخير من السلع والخدمات تحقق زيادة في دخلها القومى وان كانت لا تؤدي الى رفع رفاهية المجتمع الاقتصادية في الأجل القصير بنفس القدر الذى يمكن أن تحققه زيادة مماثلة في انتاج السلع الاستهلاكية والانتاجية ، وهذا أمر تحتمه ظروف الحرب وتحمل أعبائها من جانب المجتمع .

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية سببا في أحداث تغير جوهري على النظم الاقتصادية في الدول الرأسمالية حيث تطلبت احتياجات الحرب تدخل الدولة بشكل جاد لتوجيه هذه الاقتصاديات واستحداث أدوات عديدة لتخطيط بعض قطاعاتها لخدمة أهداف الحرب .

ولعل أهم تجربة توضح العلاقة الوثيقة بين أهداف التنمية والتخطيط لخدمة اقتصاديات الحرب هي تجربة الاتحاد السوفيتي منذ يونيو عام ١٩٤١ حيث تعدلت الخطة الخمسية الثالثة لتلائم ظروف الحرب في أقصر وقت ممكن وهكذا وافق مجلس الوزراء السوفيتي بعد أسبوع واحد تقريبا من اندلاع الحرب على تحويل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٤١ الى خطة حرب .

وخطة الحرب تعنى وضع تنظيم خاص للصناعة وهذا يستلزم نقل بعض المصانع من مناطق القتال ، وانشاء مصانع جديدة في مناطق أكثر ملاءمة ، وتحويل الكثير من مصانع الانتاج المدني الى انتاج حربي ، كذلك تنظيم المواصلات لضمان استمرار الاتصال بالجبهة وبأماكن الصناعات الجديدة وضمان الاستقرار في الانتاج الزراعي ، وتوفير الأيدي العاملة وتعويض الندرة فيها بسبب التجنيد في القوات المسلحة ، وتعنى خطة الحرب أيضا إيجاد أسلوب مناسب لتدبير موارد مالية كافية واستخدامها في تمويل احتياجات الحرب والوفاء بمطالب السكان من السلع الضرورية التي تتسم بندرتها في ظروف الحرب .

ومن العوامل الأساسية التي تساعد الدولة على توجيه اقتصادها الى اقتصاد حرب هو ملكيتها أو سيطرتها على وسائل الانتاج حيث تستطيع أجهزة التخطيط أن تحرك الموارد المادية والبشرية المتاحة طبقا للظروف التي تمر بها البلاد . ومن ثم يتصف التخطيط للحرب بأنه هيكلي ، حيث يهدف الى تغيير جذري في العلاقات بين الأجهزة الاقتصادية في الدولة ، ويتسم كذلك بالالزام في تنفيذ القرارات التي تتخذها السلطات العليا في الدولة تحقيقا لأهداف الحركة مهما بلغت التضحيات التي يتحملها الشعب أو الدولة .

٣- ومن الأسباب التي تحتم على الدولة تخطيط مواردها وتعبئتها ، أن الأعباء الاقتصادية للحرب زادت زيادة كبيرة بحيث أصبحت تكاليفها تمتص كل فائض يمكن لأفراد المجتمع التنازل عنه ، هذا فضلا عن ضرورة العمل على زيادة هذا الفائض رغم أية ظروف معطلة لقوى الانتاج .

ولا شك أن تعبئة هذا القائض وتوجيهه يحتم وجود قيادة مركزية لاتخاذ كافة القرارات اللازمة في كافة المجالات الاقتصادية والإدارية والسياسية .

وإذا كانت تكاليف الحرب الحديثة تمثل عبئا كبيرا بالنسبة للدول المتقدمة فمما لا شك فيه أنها تمثل عبئا أكبر ومشكلة أكثر تعقيدا بالنسبة للدول النامية . وهذه الحقيقة تعكس درجات التضحية المطلوبة من الدولة والأفراد في كل من هذه الدول طبقا لامكانياتها وتقدم اقتصادها القومي واستعداد شعبها للتضحية .

وتتقرن فترة الحرب الفعلية التي تستخدم فيها أسلحة التدمير والفناء ، بنوعين من التدمير هما تدمير جانب من الطاقة الانتاجية للمجتمع موجهة الى المصانع بصفة أساسية ، وتدمير جانب من الانتاج الحربى . ويتوقف مدى وقوة هذا التدمير على نوع أسلحة التخريب التي يستخدمها العدو ، وعلى حالة الدفاع في الطرف الآخر ، وعلى اشتداد حدة المعارك الحربية ونوع أسلحة التدمير المستخدمة .

كذلك تتقرن الحرب الفعلية بازدياد حدة عوامل الندرة النسبية للسلع الضرورية ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها : تدمير جانب من الطاقة الانتاجية للمجتمع ، والانقطاع الكلى أو الجزئى فى واردات بعض السلع ، ثم التوقف الكلى أو الجزئى فى بعض المصانع عن الانتاج المدنى ، أما لانقطاع واردات بعض الخامات اللازمة لهذه المصانع أو لتوجيه السلع الانتاجية والمواد الخام نحو انتاج السلع الحربية غير الانتاجية أى التى لا تستخدم فى انتاج سلع مادية أخرى حتى ولو لم تدمر اثناء الحرب .

ونتيجة لما تقدم تفرض الحرب الفعلية على الدولة الاشراف التام على « موارد المجتمع المحدودة » لتنسيق توزيعها بين استخداماتها المختلفة مع اعطاء أولوية الاستخدام لأغراض الجهود الحربى ، وبذلك يتحتم على الدولة الأخذ بأسلوب التخطيط المركزى بقصد اتخاذ الاجراءات الضرورية لمواجهة مقتضيات الحرب ومشكلاتها .

وهكذا يتميز مفهوم اقتصاديات الحرب بثلاث خصائص هى نقص سلع الاستهلاك المدنى وتزايد الاستهلاك فى المعدات الحربية ، وازدياد احكام اشراف الدولة على موارد المجتمع .

٤ - أن التطورات التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية قد أوضحت الجوانب الأساسية للحرب ، الأمر الذي أثر على تحديد مفهوم اقتصاديات الحرب سواء من حيث صعوبة التعريف الدقيق أو من حيث تعقد المشكلات التي تنتج عن الحرب بمفهومها الواسع وبالتالي الحلول والجراءات المقترحة لمعالجة تلك المشكلات . ويمكن تحديد أبعاد المعركة الأساسية في ثلاث نقاط نلخصها فيما يلي :

(١) فيما يتعلق بتحديد المقصود بالحرب يعتقد البعض أنه من الصعوبة بمكان تعريف اصطلاح الحرب على نحو دقيق في الوقت الحالي ، ذلك أن كلمة الحرب أصبحت تستخدم بمعنى واسع لتشمل الحرب ضد التخلف بكافة أشكاله . وفي مجال اقتصاديات الحرب يكون من الضروري أن نتساءل : متى تعتبر الدولة في حالة حرب حتى يمكن تطبيق الإجراءات الاقتصادية اللازمة لمواجهة متطلبات المعركة ؟ .

ولبيان صعوبة تحديد حالة الحرب نشير الى عدد من الحالات في التاريخ المعاصر كحالة الاشتباك الدموي بين الهند والصين خلال السنوات ٦١/٦٢ وبين الهند وباكستان خلال السنوات ٦٤/٦٥ ، وحالة الاشتباك المسلح بين الولايات المتحدة وفيتنام الشمالية ، وكذلك الموقف بين جمهورية مصر العربية واسرائيل . والمعروف أنه قد ذهبت ضحية الحالات الثلاث الأولى آلاف القتلى وقامت الكثير من المعارك الدموية والفجرات الجوية ومع ذلك لم تعلن حالة الحرب الرسمية بين الدول أطراف النزاع بل الأكثر من ذلك لم تقطع العلاقات الدبلوماسية بين كل من طرفي النزاع خاصة في الحالة الأولى والثانية . وعلى العكس تماما بالنسبة للحالة الرابعة ، ذلك أننا نعتبر في حالة حرب رسمية مع اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ ، على الرغم من أنه لم يحدث اشتباك مسلح بين الطرفين خلال فترة تقرب من عشر سنوات بين عامي ١٩٥٦ وقبل ٥ يونيو عام ١٩٦٧ .

وقد يكون من الأنسب استعمال لفظ الحرب الساخنة أو الحرب الفعلية للتعبير عن الحالات التي تستخدم فيها أسلحة الدمار على نطاق واسع . والفرض من ذلك هو إيضاح الصعوبات العملية التي تواجه المخطط الاقتصادي عند وضع إطار زمني لخطة الحرب .

(ب) ويتعلق الجانب الثاني بالتطور في أسلحة الحرب الحديثة وأثرها في تحديد طبيعة المشكلات التي تواجه الدولة وبالتالي الإجراءات اللازمة لمعالجتها . ذلك أن هذه الأسلحة كانت في الماضي محدودة الأثر ، ومن ثم كان التدمير محدودا لم يتعد أثره أرض المعركة ، ومع التطور في هذه

الأسلحة اشتد أثرها كثيرا واتسع نطاقها ، وخاصة منذ استخدام الطائرات بعيدة المدى والصواريخ عابرة القارات . ومعنى ذلك أنه يمكن لكل طرف محارب مفاجأة عدوه باحداث تدمير شديد وبسرعة فائقة في الأراضي والمواقع والمنشآت الخاصة بالطرف الآخر دون احتلال هذه الأراضي نتيجة للتطور الهائل في أسلحة الحرب الحديثة . وهذا الأمر له أثر كبير يجب أن نأخذه في الاعتبار عند وضع خطة لخدمة اقتصاديات الحرب ، كتقدير ملاءمة تركيز المنشآت الاستراتيجية في مناطق معينة أو انشاء منشآت كبيرة الحجم وبخاصة تلك المنشآت الصناعية التي تنتج سلعا أساسية سواء للاستهلاك الحربى أو للاستهلاك المدنى ، وذلك للاستفادة بوفورات الانتاج الكبير والقضاء على مظاهر الاسراف أو الضياع في الموارد المحدودة المتاحة .

(ج) ويتصل الجانب الثالث بتطورات السياسة الدولية . ونقصد بذلك على وجه التحديد علاقة كل طرف من الأطراف المتحاربة بالدول الأخرى التي لا تتدخل تدخلا مباشرا في الاشتباك المسلح ولكنها تقدم المساعدات بطريقة أو بأخرى الى طرف من الأطراف المتحاربة . ويلعب هذا البعد دورا كبيرا ومؤثرا في اجراءات اقتصاديات الحرب وخاصة اذا كانت الدول المحاربة تربطها صلات قوية مع دولة كبيرة وغنية ليست طرفا في النزاع المسلح تتلقى منها المساعدة . وتعتبر الدولة الصغيرة والفقيرة أكثر تأثرا بتطورات الموقف الدولى نظرا لأن هيكل تجارتها الخارجية يعتمد على المبادلات مع الدول الكبرى سواء في مجال تصدير المواد الخام أو استيراد السلع الاستهلاكية ومعدات القتال .

ويتضح مما تقدم أن تحديد طبيعة ومدى الاجراءات التي تصاحب مفهوم اقتصاديات الحرب يستلزم بالضرورة تحديدا واضحا لكل من فترة الحرب الفعلية ، والمواقع التي يمكن أن تتعرض مباشرة للاشتباك المسلح ، ثم القوى الدولية التي تؤازر أو يمكن أن تساعد الدولة في حالة الاشتباك المسلح .

وحيث أنه من الصعوبة تحديد الفترة التي تبدأ فيها الحرب الفعلية على وجه التأكيد ، لذلك يحسن أن نأخذ الحرب بمعناها الواسع بحيث تشمل الفترة التي تسبقها أى فترة الاستعداد للحرب وهى تلك الفترة التي تسبق فترة الحرب الفعلية . وهكذا تتميز الدراسات الخاصة باقتصاديات الحرب بثلاث مراحل هى مرحلة الاعداد للحرب ، ومرحلة الحرب الساخنة أو الفعلية ثم مرحلة ما بعد الحرب . ولكل مرحلة من هذه المراحل مشكلاتها الخاصة بها ومن ثم الاجراءات والحلول الملائمة لمعالجة تلك المشكلات .

ثانياً : الحلول المقترحة للمشكلات الاقتصادية

تستهدف مجموعة الاجراءات والسياسات الاقتصادية اللازمة لمواجهة ظروف الحرب اعتبارين أساسيين هما : تمويل الحرب ، وتحقيق التوازن الاقتصادي في كافة قطاعاته ويلزم تبعاً لذلك اتخاذ مجموعة مترابطة من الاجراءات تتكامل في تحقيق الأهداف المطلوبة بأفضل كفاية ممكنة ، وهذا يتطلب اتباع الوسائل العلمية في رسم السياسات الاقتصادية بناء على بيانات واحصاءات دقيقة توضح معالم الاقتصاد القومي .

ويمكن القول بأن مجموعة الاجراءات المختلفة يمكن أن تنقسم الى قسمين :

اجراءات مباشرة : وتعنى التدخل الحكومي المباشر لتخصيص الموارد المتاحة للأغراض المختلفة وخاصة المجهود الحربي .

اجراءات غير مباشرة : وتقوم على اتباع السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية لتوجيه المشروعات الاقتصادية بما يتفق والأهداف المرجوة في ظروف الحرب .

وتتمثل مكونات السياسة الاقتصادية فيما يلي :

السياسة المالية : وهي التي تحدد الانفاق العام وموارد تمويل هذا الانفاق ، وأهم هذه الموارد الضرائب المختلفة سواء على الثروة أو الدخل أو السلع عند انتاجها أو استيرادها أو استخدامها ، كذلك الاقتراض من الأفراد بصورة مختلفة ثم الاقتراض من الجهاز المصرفي ، أو الاقتراض من الخارج .

السياسة السعرية : ولهذه السياسة جانبان : أولهما - يتعلق بتحديد مدى التغيرات التي يسمح بحدوثها في مستوى الأسعار العام . وثانيهما - يرتبط بالتغيرات الواجب حدوثها لتحقيق التوازنات الجزئية لأسعار السلع. ويجب مراعاة الجانب الأول بحيث تتفادى الدولة تخفيض عملتها في فترة

السداد حتى لا تزيد الأعباء بدرجة كبيرة . وبالنسبة للجانب الثاني ، تلعب الضرائب غير المباشرة وعمليات تحديد الأسعار دوراً هاماً خاصة عندما يكون للقطاع العام في مجال الانتاج والتوزيع مركز الثقل في الاقتصاد القومي . كما يمكن إيجاد التناسق بين الاجراءات المباشرة كالتوزيع بالبطاقات وأسلوب تحديد الأسعار .

السياسة النقدية : ونعني بذلك ان يتبع الجهاز المصرفي سياسة في الاصدار والاقتمان تسير متطلبات الحرب بحيث يتم اقراض القطاعات المختلفة وفقاً للخطة الاقتصادية العامة بعد ادخال التعديلات التي تتطلبها ظروف الحرب . ويجب في هذا المجال الا يقع الجهاز المصرفي تحت ضغط ظروف الحرب بحيث لا يزيد الاصدار الا بالقدر الذي لا يضر بقيمة العملة الوطنية .

يضاف الى ذلك كله دور أجهزة التنظيم السياسي في رسم سياسة سليمة للتوعية وبث الثقة وزيادة درجة الاستعداد للتضحية من جانب الجماهير وتعبئة جهودها في خدمة المجهود الحربي .

ومن ذلك يتضح ان دراسة اقتصاديات الحرب تتميز بمراحل ثلاث لكل مشكلاتها الفنية والتنظيمية والادارية الخاصة بها وبذلك تختلف الاجراءات والحلول اللازمة لكل منها وفق الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد واحوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

٢ - اجراءات تفصيلية :

وهذه الاجراءات تعالج مشكلات معينة مثل المشكلات الخاصة بالانتاج القومي ، ومشكلة ندرة السلع الضرورية وصعوبات التمويل وأهمية وضع نظام خاص للحوافز ، واعادة تنظيم التجارة الداخلية . وفيما يلي نتناول الحلول المقترحة والاجراءات الخاصة بكل المشكلات السابقة بشيء من التفصيل .

(١) المشكلات الخاصة بالانتاج القومى :

يمكن مناقشة مشكلات الانتاج القومى خاصة الانتاج الصناعى والاجراءات العامة الملائمة لعلاجها بشىء من التفصيل باعتباره الدعامة الاساسية التى يركز عليها تنفيذ الاجراءات الخاصة باقتصاديات الحرب وذلك على ضوء مراحل الحرب الثلاث وهى مرحلة الاعداد للحرب ثم مرحلة الحرب ثم ما بعد الحرب .

— فمرحلة الاعداد للحرب يقصد بها تلك الفترة التى تسبق الحرب الفعلية أو الساخنة ، وفى هذه الفترة ينبغى أولا المواءمة والتوفيق بين التخطيط للحرب والتخطيط للتنمية بحيث تتم خطوات الاستعداد للناحيتين الحربية والانتاجية فى وقت واحد مع التسليم بحتمية زيادة الاهمية النسبية لاحدهما على الأخرى وفقا لتطور الاحداث والظروف المحيطة بها .

ويلاحظ فى هذا المجال أن برامج الانتاج لا تتغير بصفة جوهرية الا بالقدر الذى تفرضه ضروريات هذه المرحلة مثل نقص الانتاج نتيجة لنقص مستلزمات الانتاج .

ويتحول جانب من الاستثمارات الى استخدامات أخرى نتيجة لتوجيه جانب أكبر من حصيلة العملات الأجنبية للمجهود الحربى ، أو إيقاف العمل فى بعض المشروعات أو نقلها بسبب مواقعها الاستراتيجية . أما اذا استغرقت مرحلة الاعداد للحرب فترة طويلة نسبيا فان تخطيط الاستثمارات يتجه الى التركيز على الصناعات الاستراتيجية والاستفادة بالطاقات غير المستغلة بالوحدات الانتاجية القائمة وذلك عن طريق توفير الاستثمارات اللازمة لازالة نقط الاختناق أو توفير الاضافات الرأسمالية التى يمكن لهذه الوحدات أن تستوعبها .

ولضمان مشاركة الانتاج الصناعى بدور فعال خلال الحرب يتطلب الأمر أن تقوم مؤسسات الدولة وادارات الامداد والتموين بالقوات المسلحة واجهزة الاحصاء المركزية بدراسات وافية لاحتياجات ومتطلبات المعركة من الانتاج الصناعى والزراعى حتى يمكن وضع البرامج البديلة وتدير مستلزمات الانتاج اللازمة لامكان الوفاء بتلك المتطلبات وفق البرامج المخططة لها .

وفي هذه المرحلة أيضا لابد من الاهتمام برفع الكفاية الانتاجية للوحدات الاقتصادية عن طريق العمل على حسن استخدام الموارد ، والارتفاع بكفاية العاملين ، والعمل على خفض معدلات العوادم وعيوب الانتاج ، وهذه أهداف يسهل تحقيقها جميعا في ظل اقتصاديات الحرب .

ومن ناحية أخرى يلزم الاحتفاظ باحتياطي مناسب من مستلزمات الانتاج سواء كانت محلية أو مستوردة لمواجهة الصعاب التي قد تسفر عنها مرحلة الحرب وخاصة بالنسبة للصناعات الاستراتيجية والمنتجات التموينية الأساسية ، يضاف الى ذلك ضرورة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتأمين مصادر الطاقة والوقود لتكوين احتياطي كاف منها .

كذلك من الضروري العمل على الاستفادة من فائض العمالة بوحدات الانتاج . ونظرا لأن معظم الفائض يكون في العمالة غير الفنية ، وان المجهود الحربي يتطلب تخصيصات معينة لذلك فان مشكلة العمالة اللازمة للمجهود الحربي لا يمكن ان تعالج تلقائيا عن طريق فائض العمالة المتاحة بوحدات الانتاج .

وقد يساعد على علاج هذه المشكلة العمل على حث العاملين بالوحدات على البذل والتضحية لتعويض النقص في بعض الفنيين واتخاذ القرارات والاجراءات التي تكفل نقل العاملين من وإلى وحدات الانتاج المختلفة بسهولة وفي سرعة نسبية ضامتا للمحافظة على مستوى الانتاج .

— وبالنسبة لمرحلة الحرب الساخنة أو الفعلية ، فان الوضع يختلف حيث تظهر مشكلات من نوع خاص .

وينحصر الاهتمام في تلك الفترة في ضرورة تحويل المزيد من الطاقات الانتاجية المدنية الى الانتاج الحربي ، واحتمال فقدان جانب من تلك الطاقة بسبب التدمير ، واحتمالات النقص في مستلزمات الانتاج سواء بسبب عدم امكانية تكوين مخزون سلعى خلال فترة الاعداد للحرب أو بسبب مشكلات النقل والتمويل ، وكذلك احتمالات تأثر الانتاج بسبب سحب المزيد من العاملين لخدمة القوات المسلحة ، واحتمال تعطيل مصادر القوى والنقل والمواصلات فضلا عن العوامل النفسية التي يخلقها جو المعركة .

ومما لا شك فيه ان الاجراءات التي يمكن اتخاذها في هذه المرحلة تتطلب بذل المزيد من التضحيات سواء من جانب الأفراد عموما أو من جانب العاملين في قطاعات الانتاج ، وذلك بتوجيه الجانب الأكبر من الانتاج الصناعي الى

الأسواق الخارجية ، ولو أدى ذلك الى نقص العروض في السوق المحلية ، حيث يمكن توزيع بعض السلع الضرورية بالبطاقات أو اتخاذ الاجراءات السعرية اللازمة لتحقيق اتوازن بين عرض السلع والمطلوب منها .

وكذلك اعادة النظر في ظروف الانتاج بالوحدات الانتاجية بقصد تحديد مجالات الانتاج التي قد يرى توقيفها أو تخفيض العمل بها حسب ظروف المعركة ، وضرورة بذل أقصى طاقات الجهد من جانب العاملين في مجال الانتاج دون نظر للمطالب العمالية التي قد تثار في أوقات السلم ، مثل ساعات العمل أو الأجور الإضافية ، هذا فضلا عن ضرورة المحافظة على الطاقات الانتاجية وزيادتها بكافة الوسائل .

ومن الطبيعي الإشارة الى أن اختلاف ظروف الحرب وظروف الدول . يترتب عليه بالضرورة اختلاف في المشكلات ومن ثم الحلول المقترحة لمعالجتها .

— أما مرحلة ما بعد الحرب ، فإن مشكلاتها والاجراءات اللازمة لعلاجها تتأثر بما سبق اتخاذه من اجراءات خلال المرحلتين السابقتين عليها ، كما تتأثر بالنتيجة التي تسفر عنها الحرب .

ومع صعوبة التنبؤ بمشكلات وأوضاع هذه المرحلة للأسباب المتقدمة الذكر إلا أنه يلزم ملاحظة الآثار التي تسببها مرحلة الحرب والاعداد لها على موقف النقد الأجنبي وما يستتبع ذلك من ضرورة الاهتمام بالتصدير بصرف النظر عن الآثار التي تقع على السوق المحلي ، ومعرفة مدى تأثير خطة التنمية خلال فترة الحرب والاعداد لها ، وضرورة العمل على وضع الخطط الكفيلة بالوصول الى المعدلات المطلوبة لبرامج التنمية المقررة ، وضرورة بذل المزيد من الجهد والتضحية من جانب أفراد الشعب والعاملين في كافة مجالات الانتاج ، حيث أن معركة الانتاج لا تقل أهمية عن الممارك العسكرية الأمر الذي يتطلب تسعيم وتماسك الجبهة الداخلية لكسب المعركة وتحقيق النصر في النهاية .

وأخيرا فإن ظروف الحرب تفرض على المجتمع وجوب مساعدة الدولة في تخفيض الواردات وذلك بالاعتماد على الانتاج المحلي والخامات المحلية والاستغناء عن الانتاج أو المواد المستوردة قدر المستطاع . ويحتاج الأمر بالنسبة للانتاج الزراعي اعادة دراسة اقتصاديات المحاصيل الزراعية وزراعة المحاصيل التي تقلل من حجم المستورد أو زيادة المصدر منها الى الخارج . وبذلك تزيد كفاية الاقتصاد القومي في مجموعه بحيث يتولد فائض مناسب يمكن استخدامه في مواجهة احتياجات المجهود الحربي .

(ب) مشكلة الاستهلاك ووسائل تحقيق التوازن بين عرض وطلب السلع الضرورية :

تهتم الدولة في ظروف الحرب بالتركيز على الصناعات الانتاجية التي تخدم الأغراض الحربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة . ويكون هذا الاهتمام بطبيعة الحال على حساب تلك الموارد التي تخصص لانتاج الصناعات الاستهلاكية الضرورية منها والكمالية الأمر الذي يترتب عليه حدوث ارتفاع ملحوظ في أسعار هذه السلع .

ويمكن تحقيق أكبر قدر من التوازن بين الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية وبين الكميات المتاحة منها والتي تنخفض نسبيا بسبب ظروف الحرب ذاتها وذلك بأحد الأساليب التالية :

أما بتخفيض الكميات التي تتاح للاستهلاك المدني وذلك عن طريق اتباع نظام البطاقات في توزيع السلع الضرورية والنادرة .

أو بسحب القوة الشرائية المتزايدة من السوق بشكل أو بآخر بما يتفق والكميات المتاحة فعلا للاستهلاك المحلي ويدخل في ذلك أسلوب فرض الضرائب .

أو برفع الأسعار بقصد مكافحة التضخم وامتصاص مقدار الانفاق الإضافي على السلع الاستهلاكية المختلفة .

ونظرا لعدم كفاية الادخار الاختياري لخدمة أهداف المجهود الحربي ، أو امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالنسبة للمعروض من السلع الاستهلاكية ونظرا لضرورة تفادي الآثار السيئة لأسلوب التمويل التضخمي ، يكون من المستحسن تحديد العرض باتباع نظام البطاقات أو تحديد الطلب بسحب القوة الشرائية الزائدة أو بالأسلوبين معا وذلك على ضوء الاعتبارات الاقتصادية والأحوال الاجتماعية القائمة في فترة الحرب . ويمكن أن يتضمن أسلوب تحديد الطلب اقتطاع نسبة معينة من دخل كل فرد للحد من الاستهلاك في وقت الحرب ، على أن ترد هذه النسبة لأصحابها بعد انتهاء الحرب خاصة لذوى الدخول المحدودة ويمكن اعتبار هذا الاجراء خطوة أساسية نحو تأجيل الاستهلاك . ويجب أن تتزايد نسبة الخصم التي يتقرر فرضها كلما زادت دخول الأفراد حتى تكون التضحية نسبية بحيث يساهم كل فرد وفق قدرته المالية وطاقته ، وهذا هو اقتراح اللورد كينز الذي نصح انجلترا بضرورة الأخذ به في ظروف الحرب .

ويتخذ نظام توزيع السلع بالبطاقات عدة صور ، وهذه تتضمن :

— توزيع سلع استهلاكية معينة بالبطاقات على نطاق واسع :

وتعتبر هذه الطريقة وسيلة فعالة لتقييد الانفاق الاستهلاكي ، الا انه يلزم أن تحدد الحصص على أساس يتفق مع الكميات المتاحة فعلا لضمان عدم زيادة أسعارها ، ولكن يعاب على هذا الأسلوب تعذر تطبيقه على عدد كبير من السلع حيث ينطوي على صعوبات كثيرة في الرقابة على التوزيع ومضايقات كثيرة للمستهلكين ، فضلا عن احتمال انتقال الكوبونات بطريقة غير عادلة من الذين لا يستهلكون كل مقرراتهم منها الى القادرين على استهلاك مقررات أكبر ، بالإضافة الى أن هذا الأسلوب لا يمنع من تلاعب المتاجر القائمة على التوزيع في الكميات الفائضة دون توزيع بالبطاقات نظرا لعدم إمكان القيام بجرد قوائم التوزيع بصفة مستمرة .

— نظام التوزيع بالنقط :

ويتم بمقتضاه حصول كل فرد على وحدات استهلاكية معينة تستخدم في شراء أى نوع من السلع ، وطبقا لهذا النظام يتاح للفرد عدد من النقط تمثل الوحدات الاستهلاكية التي يحق له استخدامها خلال فترة معينة ، ويعطى لكل سلعة وزن معين يعبر عنه بعدد النقط التي تمثل القيم المحددة لها . وهنا يمكن للفرد أن ينظم استهلاكه في حدود ما يتقرر له من نقط او وحدات استهلاكية فيحصل على ما يحتاج اليه وبالتالي يكون أمامه حرية التصرف والاختيار في شراء السلع المختلفة في حدود الأهمية أو الوزن المحدد لكل ساعة وفي حدود الحجم الكلي المقرر له بواسطة النقط . وطبقا لهذا النظام يتحقق التوازن بين العرض والطلب الكليين للسلع التي تخضع في توزيعها لهذا النظام . غير أن ذلك لا يعنى تحقيق التوازن بالنسبة لكل ساعة على حدة . ويتحقق التوازن بالنسبة لطالب وعرض كل سلعة على حدة بإدخال نظام دقيق لرقابة الأسعار ، وعن طريق إدخال تعديلات على القيم النسبية للنقط أى تغيير النقط اللازمة لشراء وحدة من سلعة معينة .

— نظام صرف مقررات تموينية متميزة :

قد تقضى الضرورة صرف مقررات تموينية متميزة وذلك لسببين هما :

— أن بعض العمال يحتاجون الى كميات أكبر من المتوسط بالنسبة لسلع معينة مثلا خاصة لأولئك الذين تتطلب أعمالهم مجهودا عضليا كبيرا أو لديهم عدد كبير من الأطفال .

وأن أصحاب الدخل الصغيرة يحتاجون الى معدلات تموين متميزة لأن السلعة المعينة قد تمثل في استهلاكهم نسبة أعلى من استهلاك أصحاب الدخل العليا لها أما أصحاب فئات الدخل العالية فهؤلاء في استطاعتهم تعويض النقص في مثل هذه السلع ببدايل أخرى أغلى ثمنا .

— تحديد حد أقصى للانفاق الاستهلاكى لكل مستهلك :

ويمكن تحديد مبلغ معين لكل فرد أما حسب السن أو المركز الاجتماعى أو المهنة وذلك بفرض اتفاق هذا المبلغ في شراء سلع استهلاكية معينة تكون مدرجة في البطاقة بحيث لا يجوز للفرد أن يتجاوز هذا المبلغ لشراء نفس السلعة .

وإذا كان من الممكن تطبيق هذا النظام بالنسبة للسلع الاستهلاكية ، فإنه لا يمكن تطبيقه على كل الخدمات نظرا لتوافر معظمها في أغلب الأحوال ، ومع ذلك يمكن الحد من الانفاق على بعض الخدمات النادرة بشكل مباشر في حالة الضرورة ومن ذلك خدمات السفر بالسكك الحديدية وذلك بإنقاص عدد القطارات نتيجة تعديل مواعيد السفر بها واستهلاك الغاز والكهرباء في حدود ساعات معينة .

وهناك مشكلة توزيع الكوبونات واحتمال انتقال الفائض منها لدى بعض الأفراد بصورة غير عادلة وغير قانونية الى الراغبين في المزيد منها طبقا لقدراتهم المالية الكبيرة . ويمكن علاج ذلك أما بفرض عقوبات قانونية وهذا لا يعتبر حلا كافيا على ضوء التجربة ، وأما أن توزع الحكومة الكوبونات بنسب موحدة ولكنها تعلن في نفس الوقت استعدادها لشراء الكوبونات التي تفيض عن حاجة أصحابها بقيمتها النسبية الحقيقية .

وهذا المشروع يحقق المزايا الآتية :

- منع تداول الكوبونات من بعض الأفراد لغيرهم بطريقة غير قانونية .
- عدم الحاجة الى جهاز ادارى كبير لتنفيذ هذا المشروع .
- حصول ذوى الدخل المنخفض والذين تفيض الكوبونات عن حاجتهم على ما يشبه المنح المالية من الدولة حيث يمكن للفرد أن يبيع جانبا من كوبوناته التي تفيض عن حاجته وذلك بفرض امكان شراء احتياجاته الأخرى دون قيود على الاختيار .

وهذا الاجراء يحول دون تداول الكوبونات بطريقة غير قانونية كما يترك مجالاً واسعاً للاختيار أمام أصحاب الدخول الصغيرة ، كما أنه سيوفر كثيراً من الكوبونات للحكومة ، هذا فضلاً عن أنه يتيح فرصة أكبر لتقييد الانفاق الاستهلاكي ، حيث لن يستهلك الأفراد كل مقرراتهم بالكوبونات . فكل كوبون تشتريه الحكومة يعنى انخفاض السلع التي توزع بالبطاقات بنفس قيمة هذه الكوبونات وهذا يخفف ضغط الطلب على السلع الاستهلاكية النادرة .

وفي مجال تنفيذ المشروعات السابقة يراعى ما يأتي :

خوفاً من ضياع الكوبونات بسبب ظروف الحرب فانه يمكن اصدار دفاتر تشبه دفاتر البريد ، يودع فيها صاحب الدفتر المبلغ المطلوب انفاقه خلال فترة معينة ويمكن للفرد ان يسحب الكوبونات من مكتب البريد في أى وقت .

لضمان عدم بيع السلع الضرورية بدون كوبونات ، ينشأ مكتب لمراقبة تجار التجزئة حيث يلتزم هؤلاء التجار بإعادة الكوبونات التي يحصلون عليها من المستهلكين ويوردونها الى هذا المكتب مقابل حصولهم على كوبونات من نوع خاص ، وهذه الكوبونات الأخيرة يسلمها تجار التجزئة الى تجار الجملة ومنها الى الحكومة . وفي نفس الوقت يطلب من تجار التجزئة تقديم اقرارات بأرصدة ما لديهم من المخزون السلعي في فترات معينة . وبذلك يمكن لمكتب المراقبة مقارنة حجم الكوبونات بالمخزون السلعي كما اتضح من قوائم الجرد . وفي حالة وجود مخالفات خاصة ببيع سلع بدون كوبونات يمكن توقيع غرامات مالية شديدة او عقوبات أخرى حسب الظروف .

ويمكن ان يشمل نظام البطاقات وجود كوبونات خاصة بالمواد الغذائية وأخرى غير الغذائية ذلك أن توزيع مقررات من بعض السلع الأساسية بالبطاقات يقلل فقط من ظاهرة عدم التساوى في الانفاق الكلى على الاستهلاك ولكنه لا يلغى هذا التفاوت بصفة مطلقة .

ومن الضروري ربط أية تغييرات جديدة في مخصصات الأجور والدخول والمعاشات والاعانات الأخرى بأية تغييرات في تكاليف مجموعة السلع الاستهلاكية التي يتقرر توزيعها بالبطاقات حتى لو تطلب الأمر رفع أسعارها فيما عدا مجموعة محددة من السلع الضرورية المتاحة في وقت الحرب ، فهذه يجب تخفيض أسعارها ولو أدى ذلك الى اعانتها من الحكومة .

٣ - مشكلة التمويل ومصادره الممكنة :

لا شك في أن المشكلة الأساسية وقت الحرب تتمثل في عدم كفاية الموارد المالية وخاصة النقد الأجنبي اللازم لتحقيق أهداف المعركة . فتكاليف الحرب تتطلب تضحيات كبيرة في الموارد المالية والمادية والبشرية وتظهر آثار ذلك في زيادة الانفاق الجربى على حساب ما يخصص للاستهلاك الفردى . ويمكن للحكومة أن تمول اقتصادها وقت الحرب باتخاذ الإجراءات التالية :

— تصفية الأرصدة الذهبية والاقتراض من الخارج وذلك في حالات الضرورة القصوى .

— فرض ضريبة على المبيعات للحد من الاستهلاك وتحقيق التوازن بين المعروض من السلع والمطلوب منها ، وزيادة معدل الضريبة على السلع الكمالية ، وفرض ضريبة على الأجور للحد من زيادة الدخل دون اتباع أسلوب التمويل التضخنى الذى يمثل عبئا ثقيلا على ذوى الدخل الصغيرة والثابتة بل قد يضر هذا الأسلوب بالمجهود الحربى ويخل بالتوازن فى الاقتصاد القومى .

— فرض ضريبة استثنائية عامة على الأرباح الرأسمالية بقصد التخفيف من أعباء المعركة وعبء الدين الوطنى بصفة خاصة .

— يمكن إصدار سندات على أنواع من الدخل تستهلك بعد انتهاء الحرب .

— وجوب العناية بتحسين نظم التحصيل فى النظام الضريبى وسرعة إنهاء الخلافات مع الممولين كذلك تشجيع العاملين فى مجال تحصيل الضرائب ومنحهم مكافآت وفق قواعد معينة .

— فرض ضريبة على الأرباح الاستثنائية خلال فترة الحرب للمساهمة فى تمويل جانب من أعباء المعركة . غير أنه قد ينظر الى هذه الضريبة على أنها تضعف من حافز الربح لدى المشروعات الخاصة ومن ثم تحول دون التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية غير أن الأمر يختلف بالنسبة للمشروعات التى تعمل وفقا لعقود ارتبطت بها مع الحكومة ، فأثر هذه الضريبة يتوقف على شكل العقود التى تربط الحكومة بالمشروعات التى تساهم فى تلبية احتياجات المجهود الحربى . وتفصيل ذلك أنه إذا كانت العقود الحكومية تعتمد على أساس التكاليف مضافا إليها هامش ربح يمثل نسبة مئوية من

التكاليف فهنا لا تعوق هذه الضريبة استمرار الانتاج حيث ان الأرباح في هذه الحالة تتناسب مع التكاليف . أما اذا كانت العقود التي تتم بين المشروعات والدولة على أساس هامش ربح محدد دون اعتبار للتكاليف ، فإن الادارة قد لا تسعى جادة الى بذل الجهود لزيادة الانتاج خاصة اذا ارتبطت زيادة الانتاج بزيادة في التكلفة .

كذلك اذا تحدد هامش ربح مرتفع ، فإن الادارة قد لا يكون لديها حافز لزيادة الانتاج خاصة اذا اقتربت الأرباح من الحدود القصوى للضريبة التي قد تصل الى ١٠٠ ٪ ومن ثم فقد يكون من المرغوب فيه أن تتحدد هوامش الربح على أساس نسبة معينة من التكاليف حتى يكون أمام الادارة حافزا لزيادة الانتاج في نطاق الشريحة غير الخاضعة للضريبة العالية .

ويمكن فرض ضرائب مباشرة لمواجهة متطلبات الحرب . ويلاحظ ان الضرائب المباشرة تلعب دورا مزدوجا حيث يمكن اعتبارها أداة لسحب جزء من القوة الشرائية الزائدة وهو ما يساعد على تحقيق التوازن بين عرض السلع الضرورية النادرة والطلب عليها . وتستخدم الضرائب المباشرة من ناحية أخرى كأداة مالية لتدبير الأموال اللازمة للخزانة بقصد تمويل وتنفيذ خطة الحرب . وقد قيل في هذا المجال بأن الطبقات الفنية يجب ان تتحمل التكلفة الكلية الحقيقية للحرب ، نظرا لقدرتها المالية وعدم تأثر استهلاكها بسبب هذه الضرائب . ويرى أصحاب هذا الرأي أن ذوى الدخول الدنية يجب ألا يتحملوا تبصحيات أخرى سوى ما يطلب منهم تأجيله من الاستهلاك الحاضر . ومن ناحية أخرى هناك من يرى بأنه ليس من الممكن أن تمويل تكاليف الحرب بدون أن نضع بعض الأعباء على أصحاب الدخول الفردية في البلاد ، فضلا عن اتجاه هذه الدخول نحو الزيادة بسبب ظروف الحرب ذاتها . إلا أنه يجب عدم تخفيض استهلاك أصحاب الدخول الصغيرة لنضمن لهؤلاء حدا أدنى من مستوى المعيشة ، وذلك بتمكينهم من الحصول على سلع استهلاكية رخيصة بواسطة البطاقات .

ويعيب البعض على أسلوب استخدام الضريبة كوسيلة لتخفيض الاستهلاك على أساس أن تأثير الضرائب عموما لا يختلف كثيرا عن تأثير أسلوب رفع الأسعار من حيث تأثير كل منهما على الاستهلاك الحقيقي للأفراد وقد يكون الاختلاف بين الطريقتين مبنيا على افتراض أن العمال في حالة فرض ضرائب على دخولهم سوف لا يطالبون بأجور أعلى اذا بقيت الأسعار على حالها ، بينما قد يطلبون زيادة أجورهم في حالة ارتفاع الأسعار تبعا لارتفاع تكاليف المعيشة ، وبذلك يحد أسلوب فرض الضريبة من ارتفاع

الأسعار ارتفاعا كبيرا ومستمرًا بسبب كبح جماح التكاليف وعدم السماح للأجور بالزيادة في هذه الحالة .

ولا يعتبر فرض ضرائب على الدخل المرتفعة حلا كافيا لمشكلة تقييد الاستهلاك تقييدا عادلا ، بقدر اعتبارها موردا ماليا هاما للخزانة العامة يمكن استخدامه في الأغراض الحرية حيث تعمل هذه الضرائب على تخفيض انفاق هؤلاء على السلع الكمالية بأشكالها المختلفة بينما تظل مشكلة ندرة الموارد الغذائية والسلع الضرورية الأخرى باقية دون حل . ويرجع ذلك الى ان أثر هذه الضرائب انما يقلل أساسا من مخرجات هذه الطبقات الغنية او يتخذ الأثر صورة سحب ودائعهم من المؤسسات المالية حيث لا يتأثر كثيرا انفاقهم الاستهلاكي وهكذا يختلف أثر فرض الضرائب على الدخل في تقييد الانفاق على السلع الاستهلاكية باختلاف حجم دخول الأفراد وثرواتهم .

٤ - الاهتمام بتطبيق نظام خاص للحوافز :

يمكن تقسيم الحوافز الى نوعين رئيسيين : حوافز اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ويدخل ضمن النوع الثانى : خلق الظروف التى تشجع الفرد على بذل أقصى مجهود فى العمل ، وإيجاد الوسائل التى تكفل التكافؤ فى التضحية وضمان رعاية العاملين ، وإيجاد تعاون مخلص بين الإدارة والعاملين .

أما عن الحافز الاقتصادى للعاملين فالغرض منه تحقيق هدفين : الأول اعطاء دافع لبذل أقصى جهد ممكن من جانب العاملين فى كل المهن . والثانى إيجاد حل لمشكلة نقل العاملين من صناعات غير ضرورية الى أخرى ضرورية وما يترتب على هذا الاجراء من إيجاد عمل للعامل العاطلين .

ويعتمد تحقيق الهدف الأول على إيجاد دخل اضافى مرتفع ، ذلك أن انخفاض الدخل الحدى أو الاضافى مع الزيادة فى معدل الضريبة يؤدى الى انخفاض الميل نحو بذل مجهود اكبر للعمل ومن ثم يكون الحل الأفضل فى هذا المجال هو اعفاء الأجور الاضافية والمنح من ضريبة الدخل المفروضة عليها تشجيعا للعمل والانتاج . كذلك من الممكن اصدار مقررات تموينية اضافية للعامل الذين أنجزوا أعمالا شاقة ، وقد اتبع السوفيت هذا الأسلوب حيث توسعوا فى استخدام سياسة صرف مقررات تموينية متميزة باعتبارها حافزا للعامل المجدين . غير أنه يلاحظ على هذا الحل أن منح أجور اضافية متزايدة دون أن يكون هناك حد أقصى لعدد ساعات العمل الاضافى يؤدى الى أن ينقص العامل من الجهد الذى يبذله فى وقت عمله

العادى بقصد توفير ذلك المجهود للعمل الاضافى . ومن ثم يكون ربط المكافأة بنتيجة العمل من شأنه أن يحد من هذا الاتجاه . وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن هناك اتجاهات رئيسية ثلاثة في مجال الحوافز الاقتصادية لزيادة الإنتاج بالنسبة للفرد تتمثل فيما يأتى :

الترشييد : ويقصد به التجسيينات الفنية فى المصانع والمعدات ، فضلا عن التنظيم الأفضل واختيار المنتجين الأكثر كفاءة ، وتحسين أنواع المنتجات ، والتوحيد القياسى أو النمطى للمنتجات ، وتركيز الانتاج فى الوحدات الأكثر كفاءة ، وتحديد عدد المنتجات بما يفيد قطاع الانتاج الحربى بصفة خاصة .

اجراء تعديلات : فى طرق دفع الاجور واحوال العمل بحيث يعطى العامل اجرا مناسباً مقابل الجهد الأكبر ، مع ايجاد تعاون أفضل بين العمال والمديرين .

منح حوافز : للمديرين واصحاب الأعمال نظير كفاءتهم وانتاجهم الذى يجاوز الأرقام المستهدفة .

هـ - فى مجال تجارة التجزئة :

من الضرورى المحافظة على تحقيق معدلات مستقرة للأسعار بقدر الامكان وقد يحدث انتقال أعداد كبيرة من العاملين فى تجارة التجزئة للعمل فى القوات المسلحة وفى الصناعات الحربية أو تلك التى تخدم المجهود الحربى . كذلك قد ينتقل السكان من مكان الى آخر . ولذا فان خطة توزيع السلع المختلفة يجب أن تأخذ فى اعتبارها تحركات السكان ومعدل الدخل فى المناطق المختلفة ، وهذا يتطلب انشاء منظمات تعاونية للبيع بالجملة فى كل منطقة ، الأمر الذى يسهل مهمة توزيع المواد التموينية على أساس من المساواة والعدالة فى الدولة كلها .

ويتحدد عدد منافذ التوزيع فى كل منطقة على ضوء الموقع وعدد المستهلكين وفئاتهم الاجتماعية . والمفروض خلال فترة الحرب أن تقوم محلات التجزئة بتوزيع أقل قدر من السلع الاستهلاكية وفق نظام معين يراعى فيه العدالة والمساواة مع محاولة تشغيل أقل عدد من العمال فى تلك المحلات .

ويتساءل البعض عن ضرورة الإبقاء على المحلات الفردية الصغيرة .
والواقع أن هناك أكثر من سبب يبرر وجود مثل هذه المحلات ومن ذلك ما يلي :

ان معظم هذه المحلات يعمل فيها بعض أفراد الأسرة ومعظمهم كبار في السن وليس من السهل عليهم ممارسة العمل في الصناعات الحربية .

أن الاعتماد على المحلات الصغيرة يعنى توزيع الاخطار التي تنجم عن الغارات الجوية خاصة على المراكز التجارية .

ان المحلات الصغيرة تيسر للمستهلك الحصول على حاجته من المنطقة التي يسكن بالقرب منها وبذلك توفر كثيرا من الوقت والمجهود .

غير أنه نظرا لما تتصف به المحلات الكبرى من كفاءة أكثر ، فإنه يمكن تصنيف المحلات وتقسيمها الى محلات صغيرة ومحلات كبيرة ، فيمكن أن يبقى محل واحد من كل مجلئين صغيرين ويغلق الآخر . وبالنسبة للمحلات الكبيرة ذات الفروع العديدة فإن كلا منها يمكن أن يغلق جانبا من الفروع وبذلك بالاتفاق فيما بين تلك المحلات حتى يبقى ذلك العدد الأكثر كفاءة من حيث التوزيع . وهنا يمكن للحكومة أن تدفع تعويضات للمحلات التي يتقرر اغلقها أو يكون هناك اتفاق بين أصحاب المحلات في هذا الشأن بحيث يحصل صاحب المحل على مقدار الربح الذي كان يحصل عليه من قبل بعد توزيع الأرباح الكلية على جميع المحلات . وفي حالة عدم كفاية الأرباح الكلية لتحقيق هذا الغرض فيمكن تقسيم الأرباح الناتجة على أساس حصول صاحب المحل الذي يستمر في العمل على ٧٥ ٪ منها ، على أن يحصل صاحب المحل المغلق على ٢٥ ٪ فقط . ويلاحظ أنه يمكن الاستفادة من هذه التجربة في مصر بالإبقاء على فرع واحد لأحد المحلات كثيرة الفروع في المنطقة الواحدة وعلى سبيل المثال المفاضلة بين محال عمر افندى وبين شركة بيع المصنوعات وهكذا .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول بأن المشكلة المعقدة وقت الحرب تجد حلولها العامة فيما يلي :

العمل على زيادة الطاقة الانتاجية الى أقصى حد تسمح به الموارد الاقتصادية المتاحة والتنظيم الفنى والتكنولوجى الذى يمكن استخدامه والاستفادة به فى تطوير أساليب الانتاج والارتقاء بنوعية المنتجات .

تقليل الاستثمارات التى قد تتعارض مع المجهود الحربى وتخل بأولوياته ، والتركيز على إقامة أو تدعيم تلك المشروعات التى تخدم الانتاج الحربى بصورة أو بأخرى مع الاهتمام بالمشروعات ذات العائد السريع الذى يمكن توجيهه للمجهود الحربى .

العمل على تصدير كل ما يمكن الاستغناء عنه من السلع والخدمات المختلفة التى تنتج محليا مع الاهتمام بجودة المنتجات المصدرة ، كما ينبغى دراسة أسواق التصدير والاستيراد للتعامل معها وفقا لأفضل الشروط من حيث الأسعار والتسهيلات فى الدفع وغير ذلك ، كذلك يلزم ربط سياسة الاستيراد باحتياجات المجهود الحربى وعلى ضوء احتياطات الدولة من العملات الأجنبية فضلا عن ضرورة تقليل أو منع استيراد السلع الكمالية أو تلك التى يمكن للسوق المحلى الاستغناء عنها أو انتاجها محليا .

كذلك العمل على ضغط الاستهلاك المدنى فى الداخل الى أقصى حد ممكن وتركيز الاهتمام على توفير احتياجات الحرب .

ومن ناحية أخرى يجب الاهتمام بزيادة المدخرات اللازمة لتمويل احتياجات الحرب فى صورها المختلفة مع ضرورة اتباع سياسة مالية مناسبة لغرض التمويل وموازنة العرض بالطلب على السلع المختلفة خاصة النادر منها .

هذا فضلا عن اتباع نظام أو آخر من نظم توزيع السلع الاستهلاكية بالبطاقات طبقا لأسلوب وطريقة التوزيع التى تتفق والظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

ثالثاً: نبذة عن تجارب بعض الدول
في مواجهة ظروف الحرب

قد يكون من المفيد أن نشير باختصار الى الاجراءات التى اتبعتها بعض الدول لمواجهة الحروب .

١ - فى المانيا :

طبقت المانيا نظام الدفع المؤجل بجانب اجراءات اخرى منها تحديد الاجور وتجميدها كذلك اتخذت اجراءات لتحديد الاسعار وساعات العمل وتقرير نظام شامل لتوزيع السلع بالبطاقات واجراء بعض الخصومات من الاجور والمرتبات .

٢ - فى كندا :

واتخذت كندا مجموعة من الاجراءات فى مجال الاسعار والاجور وتوزيع السلع المختلفة . فاعتبارا من اول ديسمبر عام ١٩٤١ بات من غير المسموح لاي تاجر تجزئة او جملة او منتج فى كندا ان يبيع اى سلعة بسعر اعلى من اقصى سعر كانت تباع به فى فترة الاساس (من ١٥/٩/٤١ حتى ١١/١٠/٤١) ولا يجوز تعديل تلك الاسعار الا بعد موافقة هيئة الاسعار والتجارة فى فترة الحرب . كذلك لا يجوز لأصحاب الاعمال ان يدفعوا للعمال اجورا تزيد عما كانوا يتقاضونه فى ١٥ نوفمبر عام ١٩٤١ الا بعد موافقة هيئة العمل الحربى .

وقد صاحب سياسة تجميد الاجور تجميد المرتبات بما فى ذلك مرتبات المديرين ، وادخال نظام تقييد العمل بالنسبة للصناعات غير الضرورية .

وقد تم ضغط الارباح فى كثير من الحالات وتحديد هوامش ربح لتجارة القطاعى وتجارة الجملة والمنتجين . وجرى خفض التكلفة عن طريق تبسيط عمليات الانتاج . وكان للانتاج النمطى الموحد دور هام فى تخفيض التكلفة مما ترتب عليه تركيز القوى الانتاجية وتبسيط قنوات التوزيع . ومارست الاسعار الجبرية الضغط على اسعار السلع الاخرى غير المسعرة مما خلق جوا من استقرار الاسعار .

يضاف الى ذلك منح اعانات لبعض الصناعات حتى يمكن بيع منتجاتها بأسعار مناسبة . ورغم كل هذه الاجراءات تمثلت المشكلة الرئيسية للسياسة الكندية للأسعار فى ندرة السلع الضرورية الامر الذى ادى الى توزيع السلع بالبطاقات ومن هذه السلع السكر والشاي والبن والجازولين .

٣ - في الولايات المتحدة :

تشبه سياسة الأسعار في الولايات المتحدة الأمريكية نفس السياسة الكندية للأسعار حيث تقرر عدم رفع سعر أية سلعة بأكثر من أقصى سعر بيعت به تلك السلعة في فترة الأساس ، (مارس عام ١٩٤٢) الا بعد موافقة مكتب تنفيذ الأسعار ، وكان هناك نوع من الرقابة من جانب المستهلك على التسعيرة الجبرية المقررة بالنسبة لنحو مائتى نوع من السلع الضرورية وقد ترتب على تطبيق التسعيرة الجبرية هبوط هوامش الأرباح . وقد عارض مديرو الشركات مبدأ تقديم الإعانات مفضلين سياسة تثبيت أسعار كل عناصر التكلفة . وتحملت الخزانة معظم الزيادة في التكلفة بالنسبة للشركات التي فرضت الحكومة عليها ضرائب مرتفعة أو حددت أسعار منتجاتها . . . وتبع ذلك تنفيذ سياسة التوحيد النمطي للإنتاج لخفض التكلفة ، الا ان تنفيذ تلك السياسة كان له اثر بالغ الأهمية نظرا للنقص الكبير في المعروض من السلع المخصصة للاستهلاك المدني .

وقد حدثت مناقشات حول أثر استمرار سياسة المساومة الجماعية وزيادة الأجور وأثرها على التسعيرة الجبرية وخلق التضخم بسبب زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية وزيادة تكاليف الإنتاج ، وتقييد المعروض من السلع المخصصة للاستهلاك المدني . ولعلاج مشكلة التضخم أشار بعض الاقتصاديين باتباع الأسلوب الذي أخذت به إنجلترا وذلك بفرض تقييد شامل على الاستهلاك وادخال انواع من السلع ضمن نظام التوزيع بالبطاقات ذلك ان السماح للأجور بالارتفاع لا يتفق بأى حال مع سياسة تثبيت الأسعار .

يضاف الى ذلك مجموعة القرارات التي اتخذت في المجال الضريبي بصفة عامة بقصد توفير الاموال اللازمة لخدمة الجهود الحربى ومسايرة الطلب على ما هو متاح من السلع الاستهلاكية عموما .

٤ - في إنجلترا :

ان معظم الإجراءات الاقتصادية والإدارية التي اتبعتها معظم الدول الرأسمالية كانت نتيجة لما طبق فعلا في إنجلترا التي اتخذت عددا من الإجراءات الشديدة خلال فترة الحرب ، فأخذت إنجلترا بفكرة اللورد كينز الخاصة بتأجيل الاستهلاك عن طريق استقطاع نسبة معينة من دخول الأفراد وقت الحرب على أن ترد لهم هذه النسبة بعد انتهاء الحرب وذلك المحد من الاستهلاك .

ثم قامت بفرض ضرائب مباشرة لتمويل الحرب ، كما فرضت ضرائب غير مباشرة على أسعار المنتجات لرفع أسعار بعض السلع لمقابلة الطلب بالعرض ، وفرضت أيضا ضرائب على الأرباح الاستثنائية وعلى الأرباح التجارية والصناعية .

كذلك اتبعت نظام توزيع السلع بالبطاقات وقد طبقت في هذا المجال نظام التوزيع بالنقط الذى يتم بمقتضاه حصول كل فرد على وحدات معينة لاستهلاكه تستخدم في شراء أى نوع من السلع وذلك على النحو الذى عرضنا له فيما تقدم .

وقامت في نفس الوقت بتركيز انتاج السلع غير الأساسية في شركات معينة يتم اختيارها طبقا لاحتياجات الحرب . وعمات الحكومة على تطبيق نظام خاص للحوافز لتشجيع الأفراد والوحدات المنتجة على بذل أقصى الجهود لخدمة الأغراض الحربية والتنمية الاقتصادية السريعة بقدر الامكان .

وأصدرت الحكومة قانون تجنيد النساء غير المتزوجات للعمل في الخدمات المساعدة والدفاع المدنى مع اغراء النساء المتزوجات للعمل في مجال الصناعة ، وذلك بغرض زيادة القوى العاملة وتوفيرها لخدمة الانتاج المدنى والحربى .

واهتمت الدولة بتنظيم تجارة التجزئة وضمان توزيع السلع المختلفة في جميع أنحاء البلاد مع الإبقاء على المحلات الفردية الصغيرة لخدمة مختلف المناطق السكانية ، وتم صرف مقررات تموينية متميزة بالنسبة للأشخاص والمهن المختلفة .

ولتخفيف عبء الدين القومى قامت الحكومة بفرض ضريبة سنوية على رأس المال الخاص وعلى الأفراد ، كذلك فرضت ضريبة على الأرباح الاستثنائية بالشكل الذى لا يعوق تقدم الانتاج أو يحد من التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة .

وأخيرا اتخذت الاجراءات اللازمة لمقابلة النقص المتوقع في الاستيراد والانتاج المحلى بالوسائل التى عرضنا لها .

٥ - في فرنسا :

فرضت الحكومة الفرنسية عام ١٩٤٠ عددا من القوانين تم بمقتضاها السيطرة والتحكم في الأجور وساعات وظروف العمل . وفي الصناعات غير الحربية تقرر عدم تغيير الأجور عما كانت عليه قبل الحرب الا بعد موافقة وزير العمل ، أما في الصناعات الحربية فقد خضعت لاشراف من جانب وزير العمل ووزير المهمات الحربية ، وأصبح محظورا على أصحاب الأعمال دفع أجور تزيد على حد أقصى معين . كما أصبح محظورا على الموظفين أن يتركوا أعمالهم الحالية الا بعد موافقة من الجهة المختصة .

وقد تم انشاء « صندوق التضامن القومي » للانفاق منه على أى نشاط مدنى تأثر بظروف الحرب بما في ذلك الخسائر الناتجة عن الحرب . ويستمد الصندوق موارده من حصيلة الضريبة التى تفرض على الأرباح الاستثنائية وحصيلة الضريبة العامة على الأجور . وبجانب ذلك اتخذت إجراءات شديدة للمحافظة على تكاليف المعيشة كما كانت قبل الحرب ولم تتبع فرنسا وقتئذ نظام التوزيع بالبطاقات .

رابعاً : وسائل توجيه امكانيات الاقتصاد المصري
في ظل اقتصاديات الحرب

نشير في هذا الجزء الى الاجراءات التطبيقية التى يمكن الأخذ بها في حالة الاقتصاد المصرى على ضوء التجارب التى مرت بها الدول خلال الحرب العالمية الثانية ، وعلى هدى من الظروف الخاصة التى تمر بها البلاد في الوقت الحاضر .

وتجدر الإشارة الى ان هذه الاجراءات ينبغي أن تكون لها صفة الشمول والاضرار والالزام عند تنفيذها بحيث تشمل التضحيات جميع الأفراد والفئات حسب القدرات النسبية لكل مواطن .

وعلى ذلك سنعرض لتلك الاجراءات في مجالات مختلفة هي على وجه التحديد مجالات الانتاج الصناعى والانتاج الزراعى والاستثمارات والتجارة الخارجية ، وقطاع الخدمات وتحديد الاستهلاك الفردى والجماعى ، ومجال التوعية وتعبئة الرأى العام ، ثم اجراءات اخرى متنوعة في مجالات مختلفة.

١ - في مجال الانتاج الصناعى :

(أ) حصر المصانع التى توجد بها طاقات معطلة بقصد استغلالها في أسرع وقت ممكن مع محاولة تشغيل المصانع القائمة بكل طاقاتها .

(ب) تغيير هيكل الانتاج بقدر الامكان بقصد الاهتمام بانتاج السلع الاستراتيجية التى تخدم الأهداف الحربية .

(ج) توفير مستلزمات الانتاج ومتابعة الكفاية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة مع وضع ميزانية ائتمانية تقابل كل تطور خاص باحتمالات المرحلة .

(د) العناية بانتاج وتوفير قطع الغيار اللازمة للسلع الاستراتيجية والاهتمام بانتاج الآلات والمستلزمات التى تدخل في تشغيل المصانع .

(هـ) محاربة الاسراف والضياع بأشكاله المختلفة .

ففى قطاع الادوية مثلا يمكن اصدار قرار بعدم امكن شراء الادوية من الصيدليات الا بروشتة طبيب فيما عدا بعض الادوية ذات الضرورة العاجلة كالاسبرين ، فهذا الاجراء يعمل على توفير جزء كبير من الادوية لحاجة المعركة ، وللتصدير ، يتم الاستغناء عن شراء جانب من خامات هذه الادوية او استيرادها بالعملات الصعبة . ويمكن كذلك تخصيص شركات ادوية معينة لانتاج انواع محددة بدلا من التنافس فى انتاج ادوية مثيلة مما يسبب ضياعا من الموارد المتاحة .

وبالنسبة لخدمات النقل العام يمكن الغاء الاتوبيسات او تخفيضها بعد ساعة معينة من الليل ولتكن المباشرة مساء مع زيادة فئات أسعارها او تخفيضها بعد هذه الفترة .

كذلك يمكن ان يتجه الانتاج والتوزيع المحلى الى تقليل انواع السلع المنتجة فى المجموعة الواحدة وتقليل اشكال والوان السلعة الواحدة فيما عدا السلع المخصصة للتصدير . كما يمكن الاقتصاد فى « لف » السلع ووضعها فى عبوات عند تسليمها الى المستهلك ، فالاكياس والعبوات تكلف كثيرا فضلا عن عدم أهميتها بدرجة كبيرة للمستهلك .

(و) رفع الكفاية الانتاجية فى مختلف الأنشطة الصناعية باستخدام المدخلات استخداما رشيدا حتى يمكن تجنب الضياع فى استخدام مستلزمات الانتاج وفى الموارد الأولية وتقليل العوادم وذلك بالارتفاع بانتاجية العاملين فى قطاع الصناعة والارتفاع بمعدل الكفاية الاستثمارية فى تشغيل المعدات والأصول الرأسمالية الثابتة .

(ز) الافادة الكاملة من المخزون من السلع الاستراتيجية وقطع الغيار فى الوحدات الانتاجية المختلفة لضمان التدفق المستمر للانتاج اللازم للمجهود الحربى والقطاع المدنى .

(ح) ايقاف انتاج السلع التى لا تخدم المجهود الحربى ولا يتسنى تصديرها خاصة السلع غير الضرورية ، وكذلك بالنسبة للصناعات غير الأساسية ، فاييقاف الانتاج فى بعض الوحدات الانتاجية الأقل أهمية فى ظروف الحرب يوفر الخامات وقطع الغيار اللازمة للوحدات الانتاجية الأخرى الأكثر أهمية .

٢ - في مجال الانتاج الزراعى :

من الضرورى اعادة النظر فى مساحة ونوع مختلف انواع الاراضى المزروعة من بعض المحاصيل وفقا لأهميتها فى خدمة أهداف الاستهلاك المحلى وذلك على ضوء الظروف القائمة .

فظروف الحرب تقتضى تغييرا جوهريا فى التركيب المحصولى ومن ذلك مثلا ضرورة تطبيق التشريع الخاص بتحديد مساحة القمح بما لا يقل عن ثلث الحيازة باعتبار القمح من السلع الأساسية التى لابد من توافرها خلال فترة الحرب حتى لا تقع الدولة تحت ضغوط خارجية من جانب الدول المصدرة له . وقد خول القانون لوزير الزراعة أن يحدد مناطق زراعة الحاصلات الزراعية ونظم تعاقبها ونسب ما يوزع منها . وعلى ذلك فانه اذا أمكن زيادة المساحة القمحية فان هذا سيؤدى الى الاستغناء عن استيراد ما يزيد على ثلث الواردات من القمح .

والتوسع فى زراعة القمح يتبعه بالضرورة توسع فى زراعة كل من الذرة والأرز وهما المحصولان اللذان يعقبانه فى الدورة ، وهذا امر مرغوب فيه بل ويعيد ضرورة . والواقع أن التوسع فى زراعة القمح وغيره من المحاصيل الغذائية سيكون على حساب محصول تقدي كالقطن ، غير أن هذا الاجراء ضرورى وقد اتخذته كثير من الدول وقت الحرب خاصة تلك التى تعتمد على استيراد مثل هذه المحاصيل الغذائية مثل بريطانيا ، حيث اضطرت الى استيراد الأغذية الأكثر ضرورة واهتمت فى نفس الوقت بزيادة انتاجها المحلى من المحاصيل الغذائية كالقمح والبطاطس والخضروات وانتاج اللبن ، وكذلك لجأت الحكومة البريطانية الى رفع نسبة الاستخراج فى الدقيق المطحون الى ٨٥٪ من وزن الحبوب أو أكثر ، والى خلط الدقيق الناتج بدقيق بعض الفلات الأخرى المحلية .

ومن ناحية أخرى يجب الغناء أو خفض الواردات من بعض السلع الغذائية رغم أهميتها مثل الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية والسكر والشاي واللبن . أما اللحوم بكافة أنواعها فمن الممكن حظر استيرادها كلية لتوافرها بالبلاد بما يفى بحاجات الاستهلاك المحلى بعد الاهتمام بالثروة السمكية والدواجن .

كذلك يجب التوسع فى انتاج السمسم حيث توجد كثير من الاراضى الصالحة لزراعته ، وذلك نظرا لأهمية هذا المحصول فى صناعة الزيوت وصناعة الحلوة الطحينية والاستفادة بالكسب كعليق للماشية .

٣ - في مجال الاستثمار :

يجب أن يعاد النظر في خطة التنمية الاقتصادية لتخدم أغراض المجهود الحربي ، ويستتبع ذلك إعادة توزيع الموارد المادية والبشرية المتاحة على ضوء الظروف القائمة بما يضمن الاحتفاظ باحتياطي مناسب من السلع الاستراتيجية ، والحد من الاستهلاك ، وإنتاج أنواع معينة من السلع . ويتم توزيع تلك الاستثمارات على النحو التالي :

(أ) تشجيع الاستثمارات الفردية التي تخدم المجهود الحربي على أن يكون توزيع المواد الخام اللازمة للمشروعات الخاصة وفق حصص معينة . ويفضل منح هذه الحصص للمشروعات التي تربطها عقود عمل مع الحكومة حتى يمكن تنفيذها في الوقت المناسب . ويمكن اتخاذ متوسط استهلاك كل مصنع أو ورشة خلال فترة معينة كأساس لتوزيع الكميات المتاحة من المواد الخام .

(ب) الاهتمام بالمشروعات أو الاستثمارات العاجلة ذات العائد السريع والتي يخدم إنتاجها بصورة أو بأخرى المجهود الحربي واحتياجات السوق المحلي .

(ج) ضرورة دراسة هيكل التكاليف على أسس علمية وفنية قبل البدء في تنفيذ المشروعات الجديدة لضمان كفاءتها من ناحية وإمكان وضع سياسة سعرية دقيقة وثابتة من ناحية أخرى . ويلاحظ أن سياسة تثبيت أسعار المواد الأولية يجب أن ترتبط بالخطة المالية العامة للدولة وبسياساتها النقدية حتى تضمن بعض الاستقرار في الأسعار ، ولذلك يحسن وضع سياسة ترمي إلى تحديد تكاليف المواد الأولية مقدما عن مدة طويلة .

٤ - في مجال التجارة الخارجية :

تتطلب حركة التجارة الخارجية إعادة النظر في هيكل الصادرات والواردات ، فالدولة خلال فترة الحرب تكون في حاجة ماسة إلى الاحتفاظ بأنواع معينة من السلع عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد من العالم الخارجي ، وهذا يستتبع بالضرورة توفير قدر معين من العملات الأجنبية وهذه يمكن الحصول عليها بتصدير أنواع معينة من السلع والخدمات والحد من استهلاك أنواع أخرى . ويستلزم مساهمة التجارة الخارجية في المجهود الحربي اتخاذ الإجراءات التالية :

— اعطاء الأولوية لاستيراد مواد التموين والإخامات وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج حتى تعمل المصانع بكامل طاقتها .

— اتخاذ خطوات فعالة لزيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة في نفس الوقت لزيادة حصيلة النقد الأجنبي وتكوين احتياطي من العملات الحرة لمقابلة الاحتياجات المستقبلية والطارئة . ولا شك أن تخفيض التكاليف عموما يخدم أهداف التصدير لتمكين السلع المحلية من منافسة السلع الأجنبية المثيلة .

— التعاون مع الدول الصديقة وتنمية العلاقات الاقتصادية معها وتشجيع الصادرات اليها بكافة الوسائل ، وهذا يتطلب ضرورة التعامل مع الدول التي تقبل احسن الشروط وانسبها بالنسبة للظروف الحاضرة للبلاد .

هـ - في مجال الخدمات :

يتضمن قطاع الخدمات مجموعتين متميزتين : خدمات توزيع وتضم قطاع النقل والمواصلات وقطاع المال والتجارة . وخدمات أخرى تمثل خدمات الاستهلاك الجماعي بوجه عام .

فخدمات التوزيع يجب أن يتم انتاجها بالقدر الذي يفى باحتياجات الاقتصاد القومي في ظروف الحرب . ويمكن وضع القيود للحد من استهلاكها .

ففي قطاع النقل يجب أن تبدل الجهود لتتعاون وحدات النقل الخاصة مع وسائل النقل العامة ، وهذه تشمل النقل النهري والبحري والنقل البري وبالسكة الحديد - لذا فانه من الضروري تنسيق استخدام وسائل النقل المختلفة للحصول على اقصى طاقة ممكنة والحد من استخدام الوسائل التي يمكن الاستغناء عنها . فيمكن مثلا إلغاء جانب من القطارات التي تخدم منطقة معينة اكتفاء بوسائل النقل الأخرى التبادلية ، سواء كانت خاصة او عامة ، مع العمل على استغلال طاقة تلك الوسائل الى الحد الأقصى .

ويمكن تنسيق أعمال التفريغ والشحن والنقل والتخزين لتقليل الفاقد منها حتى يمكن الحصول على الكفاءة القصوى من خدمات النقل .

ويمكن زيادة كفاءة قطاع النقل بتحسين الطرق وصيانتها وزيادة سعة الموانئ وتنسيق الحركة بداخلها والطرق التي تخدمها ، وتوحيد جهة الاشراف عليها .

وفي قطاع المواصلات يمكن وضع القيود على استخدام التليفونات بحيث لا تزيد المكالمة الداخلية عن مدة محددة - كذلك اعادة النظر في أسلوب استخدام التليفونات التي تخدم المصالح الحكومية فيمكن أن ترتبط المصلحة الحكومية بشبكة نداء داخلية وبذلك تقل الحاجة الى استخدام التليفونات الخاصة .

وفي قطاع المال والتجارة يشاهد عدد من البنوك يخدم منطقة جغرافية معينة وقد يكون ذلك العدد أكثر مما يحتاجه حجم النشاط في تلك المنطقة - لذا فان الضرورة تقتضي تنسيق العمل بين وحدات الجهاز المصرفي باعادة توزيعها وفق المناطق التي تخدمها ، وقد يقتضي الأمر ادماج البنوك التجارية لتخدم أهداف التنمية الاقتصادية والمجهود الحربي .

أما الخدمات الأخرى فقد يقتضي الأمر التقليل من بعض أنواعها والغاء البعض الآخر .

٦ - تخفيض الاستهلاك الفردي والجماعي :

يهدف التخطيط في ظل اقتصاديات السلم أو التنمية الى تنظيم الاستهلاك بمعنى التحكم في معدلات الزيادة في الاستهلاك ، في حين يحتاج الأمر في ظل اقتصاديات الحرب الى تخفيض هذا الاستهلاك عن المستويات السابقة من قبل . ويرجع ذلك الى تحول عدد من الوحدات الانتاجية الى الصناعات الحربية ، والرغبة في توفير فائض للتصدير من سلع الاستهلاك المدني للاستفادة به في استيراد ما يحتاجه المجهود الحربي من سلع مختلفة ، واحتمال تدمير بعض الوحدات الانتاجية أو توقفها عن العمل لفترة معينة . والنتيجة هي اتجاه أسعار السلع الى الارتفاع وظهور السوق السوداء وما يترتب على ذلك من إلحاق الضرر خاصة بالمستهلكين ذوي الدخل المحدود .

ويكون من الضروري في ظل اقتصاديات الحرب اعادة النظر في أنماط الاستهلاك من الناحية الكمية والنوعية كخطوة أولى نحو تخطيط التجارة الداخلية . ويقصد بذلك طريقة انفاق الأفراد على مجموعات السلع المختلفة وطريقة تفضيلهم لسلعة معينة داخل المجموعة السلعية الواحدة . وإذا كانت الأنماط الاستهلاكية تتولد بالتدريج خلال المدة الطويلة فان ظروفًا معينة وفي مقدمتها ظروف الحرب تجعل من الضروري أحداث تغييرات أساسية في هذه الأنماط ، وتفرض على المواطنين التزامًا بقبول هذه التغييرات . ومثال ذلك أن الانجليز خلال الحرب العالمية الثانية قد امتنعوا عن تحلية الشاي

بالسكر وأصبحوا الآن يشربونه بدونهم ، لدوجة أن أصبح ذلك جزءاً من نمط استهلاك الجيل الجديد وهكذا بالنسبة للسلع الأخرى خاصة التي تستورد من الخارج .

وقد امتنعت دول كثيرة خلال الحرب العالمية الثانية عن استيراد أو استهلاك جانب من السلع التموينية غير الضرورية كالشاي والبن والسكر واستخدام ساعة بديلة محلية .

ويمكن تطبيق جانب من تلك الإجراءات في مصر كالامتناع عن استيراد الشاي والبن والتوابل وبعض السلع الكمالية الأخرى فيستعاض عن استيراد الشاي مثلاً باستنباط بعض النباتات العطرية كالنعناع مثلاً . ويمكن استخدام أنواع معينة من الأغذية خالية من السعرات الحرارية وتفيد مرض السكر وذلك باستخدام السكرين في تحلية بعض المأكولات .

كذلك يمكن استيراد غزول القطن الهندي الرخيصة لانتاج المنسوجات الشعبية للوفاء بحاجة السوق المحلي من الكستور والبفتة والدبلان وغيرها مقابل تصدير غزول من القطن الأشمونى المرتفعة الثمن وبذلك يمكن تحقيق فائض في ميزان المدفوعات بالنسبة لصناعة الغزل .

كذلك يجب الامتناع عن استهلاك الكماليات ، مع الاستمرار في انتاجها بقصد التصدير أو بيعها في الأسواق الحرة . كما يلزم تخفيض الاستهلاك من السلع العادية وبعض السلع الضرورية ولو بنسبة بسيطة فهذا يساعد الدولة كثيراً في مواجهة الأعباء المالية المتزايدة ، وهنا يكون على الدولة أن تحدد الاحتياجات الأساسية التي تلزم كل فرد بحيث نحافظ على مستوى إنتاجيته وحيويته كما تحدد ما هو ضروري وأساسى من تلك السلع على ضوء علاقات الإنتاج والاستيراد في ظروف الحرب . يضاف الى ذلك ضرورة التجاوز بصفة مؤقتة عن مستوى الجودة بالنسبة لبعض السلع المتاحة للاستهلاك المحلي اذا كان ذلك بسبب نقص في بعض مواد التشغيل المستوردة ، والتجاوز عن بعض الخدمات التسويقية مثل التعبئة والتغليف والاعلان ، ذلك أنه في ظروف الحرب يمكن أن نتجاوز عن مبدأ تقديم بعض الخدمات غير الضرورية حتى يمكن توفير بعض الموارد لخدمة المجهود الحربى .

ومن ناحية أخرى لابد من تخفيض الاستهلاك الجماعى (الحكومى) باعادة النظر في نظام العلاوات والأجور وبنود الباب الأول والثانى من الميزانية العامة . ومن الضرورى والمسلم به أن يرتبط الأجر بالإنتاج حتى لا تحدث ثغرات تضخمية بسبب زيادة الأجور بنسبة تفوق زيادة الإنتاجية العامة في الدولة .

وترجع أهمية تخفيض الاستهلاك الى أن زيادة الاستهلاك يشكل قيدا على معدلات التنمية الاقتصادية التي تحققها الخطة القومية للبلاد وبذلك تبتلع الزيادة في الاستهلاك الزيادة في الدخل القومي أو تخفضها بدرجة كبيرة .

فقد زادت معدلات الاستهلاك في مصر زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة وهذه الزيادة في الاستهلاك لم يقابلها زيادة مماثلة في الانتاج .

والأسباب التي أدت أو ساعدت على زيادة الاستهلاك يمكن اجمالها فيما يلي :

— أدى تطبيق القرارات الاشتراكية في يوليو عام ١٩٦١ الى زيادة نصيب الطبقة العاملة من الدخل نتيجة إعادة توزيعها على أساس اشتراكي ومن ثم اندفعت نحو زيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة بسبب ارتفاع الميل الحدي لاستهلاك أفراد هذه الطبقة ذات الدخل المحدود .

— زيادة عدد السكان بمعدل مرتفع حيث بلغ ٢٨٪ مما ترتب عليه زيادة الطلب على السلع المختلفة خاصة الاستهلاكية منها .

— زيادة أرقام الاستهلاك الفعلية عن الرقم المحدد له في الخطة (٦٪ سنويا) حيث وصلت الى ١٩٪ في بعض السلع وإلى أكثر من ذلك في بعضها الآخر . ومن ثم لم تتحقق تماما تلك النسبة التي تمثل الفرق بين متوسط الزيادة في الدخل القومي (٣٫٧٪) ومعدل الاستهلاك المحدد في الخطة (٦٪) . وهذا الفرق كان من المقرر استخدامه كمداخرات تدخل في العملية الانتاجية وبناء رأس مال جديد .

يضاف الى ذلك نمو حركة التصنيع والهجرة من الريف الى المدن وزيادة قاعدة الدخل الفردية حيث اتسعت قاعدة العمل وارتفع أجر العامل ومن ثم زاد من استهلاكه لمختلف السلع .

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول بأنه يمكن الحد من الاستهلاك وتخفيضه لخدمة اقتصاد الحرب عن طريق القيام بتطبيق إحدى النظم المقترحة في صورها السابقة وأجراء دراسات اقتصادية لتشجيع عمليات الادخار بنشئ الوسائل ، والقيام بحملة توعية لخلق وعي للاتفاق ، وتنظيم عملية الشراء والاستهلاك بين الأفراد ، وإعادة النظر في نظام الأوكازيونات ، وإيجاد السلع البديلة ، وخلق وعي لاستخدام المأكولات المحفوظة والمعبأة ، ووضع سياسة منسقة للتخزين حتى يمكن موازنة العرض والطلب . ومن ناحية أخرى يجب

العمل على زيادة الانتاج الى اقصى حد ممكن برفع كفاية الادارة وكفاية العاملين فى الأداء ، ووجوب تدعيم اجهزة النقل المختلفة والقضاء على الاختناقات التى تواجه العملية الانتاجية فى سيرها الطبيعى ، وبذلك يمكن توجيه اكبر قدر من المواد القومية المتاحة لخدمة احتياجات الحرب واهدافها .

٧ - اجراءات اخرى :

ونقصد بهذه الاجراءات تلك التى سبق أن اوضحنا البعض منها بشئ من التفصيل ضمن الاجراءات والحلول الخاصة ببعض المشكلات الاساسية فى اوقات الحروب عموما ، ولذلك سوف لا نعرض لها هنا تفصيلا وانما نجمل المفيد منها بالنسبة للوضع الحالى وذلك على النحو التالى :

اتباع نظام توزيع السلع الضرورية والنادرة بالبطاقات وقد يكون تطبيق نظام التوزيع بالنقط اكثر ملائمة للظروف التى تمر بها البلاد فى الوقت الحاضر ، كما يمكن صرف مقررات تموينية متميزة على النحو الذى عرضنا له .

يمكن الأخذ باقتراح اللورد كينز الخاص بضرورة اقتطاع نسبة معينة من دخل كل فرد للحد من الاستهلاك وقت الحرب على أن ترد تلك النسبة لأصحابها بعد انتهاء الحرب خاصة لذوى الدخول المحدودة والبسيطة .
الاهتمام بتطبيق نظام خاص للحوافز مع الاهتمام بنوعية القوى العاملة والتركيز على التخصصات التى تخدم المجهود الحربى سواء بطريق مباشر أو غير مباشر .

ضرورة تنظيم تجارة التجزئة وتنظيم توزيع السلع المختلفة على جميع المناطق بالبلاد مع الإبقاء على المحلات الفردية الصغيرة التى تخدم المناطق السكنية ، كما يمكن الحد من المحلات والفروع الرئيسية التى تعمل فى مجال واحد وفى منطقة واحدة وكذلك بالنسبة لخدمات البنوك وأنواع الخدمات الأخرى .

مقابلة النقص المتوقع فى الاستيراد والانتاج المحلى عن طريق تكوين مخزون سلعى كاف من السلع الاستراتيجية والتموينية اللازمة للمجهود الحربى .

الاكتفاء بالضرائب المقررة حاليا ويمكن اصدار سندات على أنواع من الدخول تستهلك بعد انتهاء الحرب ، مع تحسين نظم التحصيل وسرعة انهاء الخلافات مع الممولين ووضع الحوافز لذلك .

٨ - فى مجال التوعية ووسائل تعبئة الراى العام فى ظروف الحرب :

ليس من شك فى أن الحروب الحديثة لم تعد قاصرة على مواجهة مشكلات المعارك العسكرية وحدها ، بل أصبحت تتطلب جبهة داخلية قوية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لتدعيم النصر فى تلك المعارك العسكرية ، ومن ثم يستلزم الأمر تعبئة كل قوى الشعب المادية والمعنوية وتوليد راى عام يصبح قوة محركة تدفع الجماهير الى مافيه مصلحة الدولة والمصالح القومية العليا .

وتعبئة الراى العام لاقتصاديات الحرب ضرورة تقتضى توافر اركان ثلاثة هى :

الاهتمام من جانب الشعب بأن الاجراءات التى تفرضها الدولة نتيجة للحرب التى نخوضها انما تكون لصالحه هو فى النهاية .

اقناع الشعب بأن التضحية سيتحملها افراده جميعا ، كل حسب طاقته وقدرته .

ضرورة ايفساح ان الالتزام باجراءات اقتصاديات الحرب لا بد وأن يؤدى فى النهاية الى الصمود فى وجه العدوان وتحقيق النصر .

فمن ناحية يكون من الضرورى أن يقتنع الشعب بأن الاجراءات التى تفرضها ظروف الحرب تتم فى صالحه ، ومن الممكن أن تتم هذه الاجراءات بقرارات ادارية ، غير أن تلك القرارات اذا صدرت دون مشاركة من جانب المنفذين لها فقد لا تتم على النحو المستهدف منها ، وفى هذه الحالة قد تفوق نفقة الاجبار حجم ونوع العائد المتوقع من ذلك العمل . ولذلك فقد يكون من المرغوب فيه أن تنبع القرارات من القاعدة العريضة للشعب كالاتحاد الاشتراكى ومجلس الشعب والصحافة الناطقة باسم الشعب ، والنقابات والمنظمات الجماهيرية . وعلى ذلك لا بد للجماهير أن تعمل وتساهم مساهمة فعالة لخدمة أهداف المعركة .

كذلك فان التضحية يجب ان تكون عامة على كافة فئات المجتمع ، كل حسب قدرته وعلى قدر طاقته . ومن ثم لا بد من توزيع التضحيات كل حسب قدرته النسبية بصرف النظر عن طبقته الاجتماعية أو درجته الوظيفية حتى يقبل الجميع على تنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لتحقيق النصر فى تسامح ورضا وتفان فى العمل .

وأخيرا يجب أن يتضح للجماهير الأسباب التي تدعو الدولة الى خوض الحرب ، على أن تكون البيانات والمعلومات التي تصلهم صحيحة وسليمة ومقنعة . وعلى ذلك فان اخفاء الحقائق عن رجل الشارع يسلبه مسئولية ويعفيه من كثير مما هو مطلوب منه . ولو وضعت الجماهير في مركز المسئولية لوضح أمامها الطريق .

والواقع أن اقتصاديات الحرب وان كانت تستلزم بالضرورة جهدا عمليا واعيا من الناحية الفنية والتنظيمية مما يدخل في اختصاص رجال الاقتصاد والخبراء في مجال العلم والصناعة إلا أن الأمر هو في الأساس عملية سياسية واجتماعية أولا وقبل كل شيء .

فالظروف التي نواجه بها المعركة تتطلب الكثير من الجهد والتضحية ، فالمجتمع لا زال ناميا ومتطورا وفي مرحلة التحول نحو الاشتراكية رغم الجهود الايجابية التي بذلت خلال فترة قصيرة نسبيا لتعويض ما فاتته من تطور ، ومن ثم فنحن نواجه في نفس الوقت مشكلات قضية التنمية المعقدة لاقتصادنا القومي ، والحاجة الى الأخذ بالأسلوب العلمى والتقدم التكنولوجى في كافة المجالات ، كذلك يواجه المجتمع عدوا تسانده الصهيونية العالمية ومن ورائه الاستعمار الحديث ممثل في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة أساسية .



ولكل هذه الظروف ، فانه يلزم القيام بتضحيات متساوية وعادلة من مختلف طوائف المجتمع وتضامن شامل في كافة المجالات حتى يمكن خوض المعركة القادمة على أساس سليم وقاعدة وطيدة .

ولا تكفى التضحيات وحدها ، بل يلزم العمل على زيادة حجم الانتاج كما ونوعا ورفع الكفاية الانتاجية عن طريق التنظيم السليم وتطوير الادارة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، وبذلك يتحقق الفائض الاقتصادي من خلال تطبيق شعار ((انتاج أكثر واستهلاك أقل وعدالة في التضحية)) .

ولا شك أن توضيح هذه الحقائق يستلزم استخدام أدوات الاعلام المختلفة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية والنقابات استخداما عمليا في خدمة أغراض المعركة وتنوير الرأى العام واثارة الوعى الحقيقى لديها وتحديد دور كل مواطن في المعركة لتحقيق النصر .

522
32

Bibliotheca Alexandrina



0695908

لا يجوز استخدام أو

طبع أو نشر مطبوعات

ومؤلفات المعهد القومي

للإدارة العليا إلا بأذن

خاص من إدارة المعهد .

حقوق الطبع والنشر

محفوظة حسب القانون

٢٥٤ لسنة ١٩٥٢